

• (تاريخ)

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية

=====

-: السلام عليكم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية

=====

-: السلام عليكم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من لا نبي بعده
 بعدد (١٠٥٨) سنة من الهجرة النبوية

والصلاة والسلام

على سيدنا محمد وآله

الطيبين الطاهرين

١٤٤٢/٤/١٤

: التاريخ

: الحق وقوله تعالى

صلى الله عليه وآله وسلم

لقد تم في تاريخ ١٤/١٢/١٩٧٠ م...
... (١٨٤/١٠٠٠) ...
... ٣/٦/١٠٠٠ م ...
... المدعي ...

=====

... المدعي ...
... المدعي ...

... المدعي ...
... المدعي ...

... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...
... المدعي ...

... المدعي ...
... المدعي ...

... المدعي ...

• **1.08** (0.08) ...
... (0.08) ...
... (0.08) ...
... (0.08) ...

• (0.00) ...
...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...

• ...
... (0.00) ...
... (0.00) ...

• ...
... (0.00) ...

:- ...
... (0.00) ...

لم يقبل المستأنف عليه (المدعي) بقضاء محكمة الاستئناف فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢ ضمن المدة القانونية وتبلغ المميز ضدّها هذه اللائحة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٩ ولم يتقدم بلائحة جوافية .

وعن أساليب التمييز :-

وعن السبب الأول نجد أن المادة (١١٧٠) من القانون المدني نصت على أن تسري على حق الأولوية الأحكام الواردة في باب الشفعة من هذا القانون حيثما كان ذلك ممكناً وباستعراض المادة (١١٦٧) من القانون المذكور نجد أنها تنص على :-

(١) للشفيع أن ينفذ جميع تصرفات المشتري حتى ولو وقف العقار المشفوع أو جعله محل عبادة .

(٢) ولا يسري في حقه أي رهن رسمي أو حق امتياز رتبه المشتري أو رتب ضده على العقار المشفوع إذا كان قد تم بعد إقامة دعوى الشفعة وتبقى للدائنين حقوقهم على ثمن العقار .

وباستعراض أوراق الدعوى نجد أن قطعة الأرض رقم (١٣) حوض الغشام الشرقي من أراضي قرية أريحا التابعة لمديرية أراضي القصر هي من نوع الميري مساحتها (٣١٥١٧م^٢) كانت مملوكة للشريكين نمر عبد الله عايد الشواهين وشقيقه عبد الكريم بواقع حصة لكل واحد منهما .

وأنة وبموجب عقد البيع رقم (٤٠١) المنظم أمام مدير تسجيل أراضي القصر فقد باع الشريك عبد الكريم حصته للمدعي عليه صائب نجيب سليمان العمارين بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٧ مما دفع المدعي نمر الشريك في نفس القطعة لإقامة الدعوى رقم (٢٢١/٢٠٠٧) لدى محكمة بداية حقوق الكرك بتاريخ ٤/٦/٢٠٠٧ للمطالبة بتملكها بحق الأولوية .

وأن المدعى عليه صائب وبتاريخ ٧/٦/٢٠٠٧ قام ببيع كامل حصته للمشتري عبد الكريم عبد الله عايد الشواهين بموجب عقد البيع رقم (٤٠١/٢٠٠٧) .

وحيث أن نص المادة (١١٦٧) من القانون المدني قد ورد مطلقاً ويجري على إطلاقه فإنه يشمل كافة تصرفات المشتري سواء ما تم منها قبل رفع الدعوى أو بعد رفعها (ت/ح/٦٥٣/٩٨٢).

وحيث أن الثابت في الدعوى أن المدعى عليه صائب قد باع الحصة التي اشتراها من المدعى عليه عبد الكريم قبل رفع الدعوى لذات مالكة السابق إلا أن ذلك قد تم بعد رفع الدعوى فإن هذا البيع لا يؤثر على صحة الدعوى المقامة لأخذ المقار المباع بالبيع الأول إذ أن للمدعى بقبض جميع تصرفات المشتري (ت/ح/١٤٥/١٩٨٥).

وحيث توصلت محكمة الاستئناف لخلاف ذلك يكون ما توصلت له قد خالف القانون وحكمها مستوجب النقض لورود هذا السبب عليه .

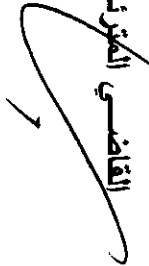
وعن السبب الثاني فإن ما ورد بردنا على السبب الأول فيه ما يكفي للرد عليه ونحيل عليه تحاشياً للتكرار .

وعن السبب الثالث فإن بحث أتعاب المحاماة يغدو سابقاً لأوانه في ظل مجالتنا للسبب الأول والثاني .

لهذا وبنياءً على ما تقدم نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراً صدر بتاريخ ١٣ ربيع ثاني سنة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٩/٣/٢٠٢٠ م.

القاضي الرئيس



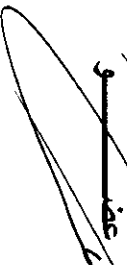
عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دق

ع . ع